

الظل في حكومة بريطانيا وهي من أهم حكومات العالم، مما يعني أن هذا العمل الشعبي والتضامني يثمر ونكاد نلمس ثماره، ونأمل في الانتخابات القادمة أن يكون هناك تحولاً لصالح حزب العمال بقيادته الجديدة وأن يستطيع حزب العمال استعادة ثقة الجالية المسلمة والعربية في بريطانيا، وعندما يدرك حزب العمال أن هذه المجموعات العربية والإسلامية والأجانب يؤيدون القضية الفلسطينية فيكون مضطراً حينئذ لمراعاة هذه الجماهير ويحدث شيء من التحول من السياسيين نحو اتخاذ قرارات جريئة لدعم القضية الفلسطينية ضد الاحتلال الصهيوني.

وثيقة رقم 233 :

بيان صادر عن اجتماع اللجنة الوزارية لمبادرة السلام العربية حول المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية²³³

8 تشرين الأول/ أكتوبر 2010

عقدت اللجنة الوزارية لمبادرة السلام العربية اجتماعاً بتاريخ 2010/10/8 في مدينة سرت برئاسة معالي الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية لدولة قطر، حيث استمعت إلى عرض من فخامة الرئيس محمود عباس، وتدارست مستجدات التطورات في الأراضي الفلسطينية المحتلة ووضع المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية في ضوء استمرار الاستيطان الإسرائيلي، وخلصت اللجنة إلى ما يلي:

- 1- تحميل الحكومة الإسرائيلية مسؤولية توقف المفاوضات المباشرة التي أطلقها الرئيس الأمريكي في واشنطن في 2010/9/2، نتيجة لاستمرارها في سياستها الاستيطانية غير المشروعة وما يترتب عليها من تداعيات خطيرة، والتأكيد على أن استئناف المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية المباشرة يتطلب الوقف الكامل للاستيطان في الأراضي الفلسطينية المحتلة بما في ذلك القدس الشرقية وهو الموقف الذي عبرت عنه اللجنة في مواقفها وبياناتها السابقة، ودعم موقف الرئيس الفلسطيني الداعي إلى الوقف الكامل لكافة النشاطات الاستيطانية بما يسمح باستئناف المفاوضات المباشرة.
- 2- تثمين المواقف التي أعلنها الرئيس أوباما في خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في 2010/9/23 بشأن الحقوق الفلسطينية، والتأكيد على استعدادها الكامل للتعاون مع الإدارة الأمريكية لترجمة ما جاء في هذا الخطاب من مواقف إلى واقع ملموس بما في ذلك الاعتراف بالدولة الفلسطينية المستقلة ودعوة الولايات المتحدة إلى الاعتراف بدولة فلسطين على حدود 4 يونيو/ حزيران 1967 بعاصمتها القدس الشرقية، والطلب من الجانب الأمريكي الاستمرار في جهوده لتهيئة الظروف المناسبة لإعادة العملية السلمية إلى مسارها الصحيح وعلى رأسها وقف الاستيطان.
- 3- التأكيد مجدداً على أن السلام العادل والشامل مع إسرائيل لا يتحقق إلا بالانسحاب الإسرائيلي الكامل من الأراضي العربية المحتلة إلى خط 4 من يونيو/ حزيران 1967 بما في ذلك الجولان العربي السوري المحتل والأراضي التي ما زالت محتلة في جنوب لبنان وإقامة دولة فلسطين المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية طبقاً لمبادرة السلام العربية وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وأن يتم



- التوصل إلى اتفاق لتحقيق هذا الهدف في موعد لا يتجاوز عاماً واحداً اعتباراً من شهر سبتمبر/أيلول 2010، ورفض أي حلول جزئية أو مرحلية في هذا الشأن.
- 4- مطالبة المجتمع الدولي اتخاذ الخطوات اللازمة بما يؤدي إلى إنهاء الحصار الإسرائيلي الظالم اللا إنساني على قطاع غزة بشكل فوري.
- 5- ضرورة إنهاء الانقسام وتحقيق المصالحة الفلسطينية بشكل فوري، والتي تشكل الضمان الحقيقي للحفاظ على مصالح الشعب الفلسطيني.
- 6- دعوة اللجنة إلى عقد اجتماع خلال شهر من تاريخه للنظر في البدائل التي طرحها فخامة الرئيس محمود عباس وتحديد الخطوات المطلوب اتخاذها في هذا الشأن.

وثيقة رقم 234:

مقابلة مع محمود الزهار حول مباحثات المصالحة الوطنية، فيما يتعلق بلجنة الانتخابات، وقيادة منظمة التحرير الفلسطينية²³⁴ [مقتطفات]

8 تشرين الأول/أكتوبر 2010

أجرى المقابلة المركز الفلسطيني للإعلام، غزة

س: نستهل هذه المقابلة بسؤالك عن الجديد في ملف المصالحة الفلسطينية، وهل ترى أن التفاؤل السائد في لغة حركتي "حماس" و"فتح"، سيفضي إلى واقع جديد على الأرض في القريب العاجل؟

ج: بدايةً، هناك بعض القضايا التي كانت مُعلقة، ومعظم هذه القضايا كانت "حماس" قد قدمت فيها رؤية، فمثلاً تشكيل اللجنة الانتخابية المركزية، "حماس" كانت مصرّة على أن يتم تشكيل هذه اللجنة بالتوافق، وكانت "فتح" تريد أن تكون في يد أبو مازن فقط، القضية الثانية تتعلق باللجنة القضائية الخاصة بالانتخابات، والتي كانت "حماس" تصر على أن يتم انتخابها بالتوافق، وعدم تركها في يد أبو مازن، والقضية الثالثة كانت مطالبة "حماس" بأن تكون القيادة المؤقتة لمنظمة التحرير الفلسطينية - والمشكلة من الفصائل الفلسطينية بعد الاتفاق - غير معطلة وغير محيدة، وكانت هناك بعض القضايا التي كان يجب أن تستكمل والمتعلقة بالملف الأمني.

الآن، "فتح" وافقت على النقاط الثلاث الأولى، حسب رؤية "حماس" بعد رفضها لها قبل ذلك، وبقي موضوع واحد، وهو استكمال القضايا المتعلقة بالمسألة الأمنية، وهذه القضايا حُدد لها موعد هذا الشهر ليتم النقاش فيها.

بعيداً عن التفاؤل والتشاؤم، هذه الملفات إذا تمت واستكملت، فسيكون من السهل الذهاب إلى القاهرة للتوقيع على المصالحة.

س: نُقل عن بعض مسؤولي الحركة قولهم، إن الملف الأمني هو الأكثر تعقيداً فيما تبقى من ملفات المصالحة، هل من الممكن أن يعيدنا هذا الملف إلى المربع الأول؟